

مستقيمة السرعة ولا يبطئها البنية ثم قال والمسائل اذا كانت موضوعا  
 من موضوع العساة كانت محمولاتها من اعراضها الذاتية واجناس  
 اعراضها وقبولها اعراضها واعراضها وانما كانت موضوعا لها  
 فمن اعراضها الذاتية جازان يكون محمولاتها من حيل الموضوع ونزولها  
 وقبولها واعراضها واعراضها واجناس اعراض اخرى وقبولها  
 وما يجري مجرىها اسمى وانا تدبرت في هذا الكلام علمت ان الحق في  
 العلوم لا يجب كونه عن نفس اعراض موضوع العلم بل قد يكون نفس  
 موضوع العلم الموضوع المسئلة ومحمولاتها اعراضا لذاتية له وقد يكون  
 نوعه موضوعا ويثبت له اعراض ذاتية له وقد يكون عرضا لذات  
 موضوع العلم موضوعها ويثبت له اعراض ذاتية له وقد يكون نوع  
 الذاتي موضوعها ويثبت له ما هو عرض ذاتي له واعراض لما هو موضوع  
 عنه بشرط ان لا يخرج من موضوع العساة عتربل انه يكون جزءا من  
 اوجزه نوعه كل موضوعها ويثبت ما هو عرض ذاتي له فقد ظهر ان  
 لا يجب في العلوم عن اعراض موضوعها الذاتية فقط بل عنها وفنلذات  
 الترتيبية بشرط ان يكون اعراضا ذاتية لنوعه وجزئية لما هو موضوع  
 نوعه لذات والعرض الذاتي او لعرض نوعه بل قد يكون الجنس من نفس  
 الموضوع وجزئيا بل قد يكون في مسئلة موضوعها الاعراض الذاتية  
 بل ما من علم الا يوجد فيه ذلك ولهذا عرفت الترتيبية موضوع العساة  
 بما يجب عن اعراضه الذاتية والاهوال المنسوبة اليها في اشهر من  
 ان الواجب اليك عن اعراض الذاتية لموضوع العلم محمولاتها المسئلة  
 كما كتب عليه المحققان والذات والذات اصروا على اختصاص الجنس بالذات

الذاتية

الذاتية تارة فاقوالا يفرق بين محمول المسئلة ومحمول العلم فمحمول العلم  
 الذي هو عرض ذاتي للموضوع المزموم المراد الا حاصل من محمول المسئلة  
 وهو المطلوب بالبحث لكن لما كان احد شقوقه تابعا لبعض الانواع و  
 كذا لا يحترق محترقا عنه متفرقا ولا يخفى ما فيه من التكلف وتارة قوالا  
 الموضوع الطبيعية من حيث السرمان في الاثر او كلما وبعضها ما نذ  
 المنوع من الاعراض الذاتية اعراض ذاتية للجنس البشري الساري فيه  
 ان لم يكن عرضا ذاتيا له ساريا في الكل وانما لا يذهب عليك ان  
 العرض الذاتي للموضوع اعراض له بالذات والمحصلة الجنسية الموجودة  
 فيه مدروسة في العرض كقولها محترقا بالعرض ولو قالوا ان الموضوع  
 هو الاثر في الذوات فحقه لكان له وجه كونه لا يخلو عن تكلف و  
 العيب على العيب ما قال بعض اهل البيت ان الموضوع الطبيعية من حيث هي  
 مع عدم لحاظ المزموم والخصوص وهو مرتبة لا لا بشرط شي وهي  
 المرتبة الرابعة التي اخترعها وهي معرفة الاحكام المزموم والخصوص  
 بالذات فالعرض لا يخصص عرض ذاتي له في المرتبة وان لم يكن عرضا  
 عرضا ذاتيا له من حيث المزموم فذات العرض لا يخصصه فان اعم  
 توجد في المرتبة بغير كل خاص فلا اختصاص له بمرتبة الاخص وانما  
 لا يذهب عليك ما فيه انما اولها امر من عدم تحقق المرتبة الرابعة  
 وانما ثانيا فلا تسلسلها من المرتبة بكمها اعم من الفلوظة والخصص في المرتبة  
 فالعرض اعراضها بواحدة لا يخصصها كيف يكون عرضا ذاتيا لها  
 ثالث فلا تسلسلها عدم اختصاصها بالعرض لا يخصصه فان اعم  
 يكون عرضا ذاتيا لكان اختصاص غير مشروط فيه وانما ايضا

مع النوع